

الجمعية العامة الدورة التاسعة والستون  
البند ٢١ من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/69/470)]

٢٢٨/٦٩ - تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها  
وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٩/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

وإذ تشير أيضا إلى الالتزامات الواردة في الوثائق الختامية لجميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما فيها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(١)</sup> وإعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(٢)</sup> والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٣)</sup> وتوافق آراء مونتييري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية<sup>(٤)</sup> وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري<sup>(٥)</sup> والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية<sup>(٦)</sup>، و الوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق

(١) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٢) القرار ٥٥/٢.

(٣) القرار ٦٠/١.

(٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٦) القرار ٦٥/١.



الرجاء إعادة الاستعمال



الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(٧)</sup> وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية<sup>(٨)</sup> والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية<sup>(٩)</sup> وإعلان<sup>(١٠)</sup> ومنهاج عمل بيجين<sup>(١١)</sup>،

**وإذ تشير كذلك إلى قراراتها ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ و ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٤ والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة<sup>(١٢)</sup>،**

**وإذ تشير إلى قرارها ٣٠٩/٦٨ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الذي رحبت فيه بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة<sup>(١٣)</sup>، وقررت أن يكون مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية الوارد في التقرير هو الأساس الرئيسي لإدماج أهداف التنمية المستدامة في صلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التسليم بأنه سيُنظر أيضا في مدخلات أخرى في عملية التفاوض الحكومية الدولية في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة،**

**وإذ تشدد على ضرورة تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها،**

**وإذ تشدد أيضا على أن الإدارة العامة لما تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية يكون لها دور رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،**

(٧) القرار ٦/٦٨.

(٨) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٩) القرار د١-٢/٢١، المرفق.

(١٠) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(١١) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(١٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون، الملحق رقم ٣ (A/69/3/Rev.1)، الفصل السادس، الفرع و.و.

(١٣) A/68/970 و Corr.1.

- وإذ تؤكد الحاجة إلى بناء القدرات باعتبار ذلك أداة لتعزيز التنمية، وإذ ترحب بتعاون المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات مع الأمم المتحدة في هذا الصدد،
- ١ - تسلم بأن المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لا يمكنها أن تؤدي مهامها بموضوعية وفعالية إلا إذا كانت مستقلة عن الجهة الخاضعة للمراجعة وتمتعت بالحماية من التأثير الخارجي؛
- ٢ - تسلم أيضا بالدور المهم الذي تؤديه المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها، الأمر الذي يفضي إلى تحقيق الأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛
- ٣ - تحيط علما مع التقدير بالعمل الذي تضطلع به المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في التشجيع على زيادة الكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية وتحقيق الكفاءة والفعالية في تحصيل الموارد العامة واستخدامها لصالح المواطنين؛
- ٤ - تحيط علما أيضا مع التقدير بإعلان ليما بشأن المبادئ التوجيهية النازمة لقواعد مراجعة الحسابات لعام ١٩٧٧<sup>(١٤)</sup> وإعلان مكسيكو بشأن استقلال المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٧<sup>(١٥)</sup>، وتشجع الدول الأعضاء على تطبيق المبادئ المبينة في هذين الإعلانين بما يتسق مع هياكلها المؤسسية الوطنية؛
- ٥ - تشجع الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية على مواصلة وتكثيف تعاونها، بما في ذلك في مجال بناء القدرات، مع المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بهدف التشجيع على الإدارة الرشيدة على جميع المستويات، بضمان الكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، بما في ذلك تحسين نظم المحاسبة العامة، حسب الاقتضاء؛
- ٦ - تعترف بالدور الذي تؤديه المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في تعزيز المساءلة الحكومية عن استخدام الموارد وبأداء هذه المؤسسات في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية؛
- ٧ - تحيط علما باهتمام المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(١٤) اعتمده المؤتمر التاسع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، ليما، ١٧-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧.

(١٥) اعتمده المؤتمر التاسع عشر للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، مكسيكو، ١٠-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

- ٨ - تشجيع الدول الأعضاء على إيلاء الاعتبار الواجب لاستقلال المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وبناء قدراتها بما يتسق مع هيكلها المؤسسية الوطنية، وكذلك على تحسين نظم المحاسبة العامة وفقا للخطط الإنمائية الوطنية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- ٩ - تشدد على أهمية استمرار التعاون الدولي لدعم البلدان النامية في مجال بناء القدرات والمعارف وأفضل الممارسات المتصلة بالمحاسبة العامة ومراجعة الحسابات.

الجلسة العامة ٧٥

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤